المحاضرة الثامنة: تأثير الفساد المالي والإداري على السياسة

تمهيد

تطرّقنا في محاضرتين سابقتين إلى آثار الفساد المالي والإداري على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ومحاضرة اليوم سنتعرّف من خلالها على آثار الفساد المالي والإداري على السياسة أو من الناحية السياسية، فما هي هذه الآثار؟

♠ **آثار الفساد المالي والإداري على السياسة:**

للفساد المالي والإداري على السياسة آثار خطيرة ومتعددة، من ذلك:

* **الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها:** الفساد الإداري والمالي يؤدّي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق الأهداف الرسمية، وهذا بدوره يضعف الثقة في أجهزة الدولة الأمر الذي يقضي بفشل العمل الإداري.

* **إضعاف الاستقرار السياسي:** فانتشار الفساد المالي والإداري يؤدّي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي، وتدنّي مستوى الدخل، والصراع داخل النخبة الحاكمة، وفساد الإدارة وتسلّطها وتردّي الأوضاع على كلّ الأوجه.

* **تعزيز بيئة غير ديمقراطية تتسم بضعف الثقة وعدم احترام المؤسسات والسلطات الإدارية.**

* **ظهور طبقة تعمل على نشر الفساد:** وهذه نتيجة حتمية عند غياب الرقابة والمساءلة القانونية، وبذلك يفقد الجهاز الإداري كيانه لصالح المنظومات الفاسدة، فالفاسدون يعملون على نشر الفساد في أكبر عدد ممكن من الأجهزة والمؤسسات الحكومية لحساب مصلحتهم الشخصية على المصلحة العامة.

* **انتهاك الحق في المساواة أمام القانون:** ويتجلّى ذلك في تولية الوظائف ومنح المزايا لفئات لها تأثير على السلطات السياسية على حساب فئات أخرى هشة، وبذلك يحدث التمييز القانوني، يقول بيتر إيهن رئيس منظمة الشفافية الدولية سنة 2004: " إنّ سوء استغلال السلطة السياسية بهدف الحصول على مكاسب شخصية يحرم أولئك الذين يحتاجون للخدمات الأساسية، ممّا يؤدّي إلى فقدان الأمل والذي بدوره يغذّي النزاع والعنف".

* **الحرمان من تولّي الوظائف العليا في الدولة:** ويتمثّل ذلك في عدم النزاهة الانتخابية جرّاء الفساد الإداري والمالي، فبيع الأصوات وفساد العمليات الانتخابية من شأنه تولية أشخاص على حساب آخرين ممّا يؤدّي إلى ضياع حقوق المواطنين في تولّي وظائف الدولة كالرئاسة والولاية وغيرها، وهذا يعدّ خرقا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 حيث تنصّ المواد: 21-22-23 على حقّ كلّ مواطن وكلّ فرد تقلّد الوظائف العامة في البلاد، وحق الضمان الاجتماعي، وحق العمل وحق الحماية من البطالة.

* **قلب المفاهيم:** يؤثر الفساد الإداري والمالي في قلب المفاهيم بحيث يجعلها متطابقة مع تحقيق المصلحة الخاصة بغض النظر عن مدى شرعيتها أو مطابقتها للقانون، وبالتالي تنتشر ثقافة الفساد وتجعل منه وكأنّه أمر حتمي لا مفرّ منه وهذا ما يهدد عمليتي الإصلاح والتغيير وتجعل منهما شعارات للتداول لا أكثر ولا أقل.

* **خراب الدول وانهيارها:** وهذه نتيجة حتمية إذا استشرى الفساد الإداري والمالي في الطبقة السياسية، وذلك لأنّ ممارسي السياسة هم الشريحة الأهم في النهوض بالدولة أو إسقاطها، فإذا كانوا صالحين فإنّهم يبنون دولهم، وعلى العكس إذا كانوا فاسدين فسيخرّبونها كما يحدث في كثير من الدول جرّاء الفساد الإداري والمالي.

* **تشويه صورة الدولة في الداخل والخارج:** وهذا من آثار الفساد المالي والإداري في الطبقة السياسية، حيث يرى كلّ من "ديك" و "بسكاليا" أنّ لانتشار الفساد تداعيات سياسية خطرة منها: اهتزاز الصورة السياسية للنظام الحاكم محليا ودوليا، وزعزعة مصداقية الدولة ومصداقية النظام السياسي إقليميا ودوليا، وتراجع المكانة الإقليمية والعالمية والإحراج السياسي الشخصي محليا وعالميا للدولة وللشخصيات السياسية التي تمثّل الدولة، إضافة إلى تردّد وتوقّف المجتمع الدولي عن تقديم الإعانات أو القروض وغيرها من صور الدعم المختلفة.

* **الطمع في خيرات البلاد من طرف القوى الخارجية:** فانتشار الفساد المالي والإداري في الطبقة السياسية الحاكمة يجعل الدولة محلّ طمع من طرف البلدان الخارجية عن طريق الاستيلاء على خيرات البلاد عن طريق المسؤولين السياسيين الفاسدين، والأخطر من ذلك إذا تعدّى

الطمع إلى درجة الاستعمار نتيجة فساد النظام الحاكم الذي يجعل من الدولة دولة هشة يسهل استعمارها والاستيلاء عليها.

